المبني للمجهول بين اختزال البنية و استرسال المعنى

الدكتورة : دليلة مزوز
قسم الأدب العربي
كلية الآداب و العلوم الإنسانية
جامعة محمد خيضر-بسكرة (الجزائر)

ملخص:

إن أهم ما يمكن أن تطرحه هذه المقالة هو المبني للمجهول في النظرية النحوية العربية؛ هذا التركيب الذي امتدت فروعه لتتعلق بأهم القضايا النحوية منها: التعدية، والإعراب، والاشتقاق والتصريف. ثم الوقوف على الأدوار التركيبية والدلالية التي تقوم بها هذه الأبواب النحوية لضبط المنوال النحوي في المبني للمجهول، والإشراف على عملية التحويل التي تطرأ عليه فتعمل على اختزال البنية واسترسال المعنى

Résume :

La problématique posée par cet essai est la les branches se sont rattachées aux plus forme passive dans la théorie de la grammaire arabe, cette forme dont importantes questions de la grammaire, telles que : la transition, la syntaxe, les dérivés, la conjugaison.

Ensuite pointer les rôles de constitution et de sémantique dont ces chapitres grammaticaux en vue de préciser la tendance grammaticale dans la forme passive et vieller sur l'opération de transformation que connait cette opération, elle simplifie donc la constitution et.

- أي مسمى للمبني للمجهول؟

كثيرة هي الاصطلاحات التي وصفت بها البنية التي حذف فيها الفاعل، بقصد الإخفاء لأسباب كثيرة ذكرها النحاة[1] وأما هذه الاصطلاحات فهي مقسمة بحسب دلالتها إلى أربعة أصناف وهي:

أ – الصنف الأول وهو: الفعل المبني لغير الفاعل ويقصد به العنصر الوظيفي الذي يشغل وظيفة الفاعل وهو المفعول به أو المفعول المطلق أو المفعول فيه[2].

والواضح أن التسمية تحوي أكثر مما ذكر لها، وفي هذا إلماح وقصد في أن هذه المفعولات الثلاثة هي الأكثر ورودا من غيرها.

ثم إن أكثر ما يكون نائبا عن الفاعل هو المفعول به، وأما المفعولين الآخرين فالاستعمال اللغوي منهما قليل.

ب- الصنف الثاني: الفعل المبني لما يسمى فاعله، وفيه تركيز على حذف الفاعل وتجاوز الفعل إلى سواه من المفعولات. " والمفاعيل سواء في صحة بنائه لها إلا المفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب أعلمت والمفعول له والمفعول معه"[3] .

فالأحياز التي يشغلها نائب الفاعل لم تتسع بقدر اتساع المفعولات، وإنما فيه انتقاء وظيفي دلالي للمفاعيل التي تتعلق مباشرة بالفعل، إضافة إلى طول المصطلح الذي لا يتناسب مع الإيجاز الذي تتطلبه صياغة المصطلح.

ج–الصنف الثالث: الفعل المبني للمفعول، وقد سماها الرضي الأفعال الملازمة للمفعول[4] وفي الكلام إلماح إلى دلالة نسبة الفعل إلى المفعول وتعلقه به.

د – الصنف الرابع: الفعل المبني للمجهول، وهو المصطلح الأكثر تداولا عند اللغويين المحدثين؛ بحيث يتصف باتساع الدلالة؛ لأن نيابة الفاعل تقوم على "

إيضاح الغرض، وإبراز المعنى المراد من غير تقيد بأنه مفعول أو غير مفعول به وأنه أول أو غير أول، متقدم على البقية أو غير متقدم"[5] .

فواقع اللغة يقر خلاف ما ذكره النحاة؛ إذ أن الاستعمال اللغوي لا يقصر نيابة الفاعل على المفعول به، بل تتسع إلى المصدر والجار والمجرور وظرفي الزمان والمكان.

2 – الأفعال الملازمة للبناء المجهول بين الأصل والتأويل:

لقد درج النحاة القدماء على مناقشة كثير من البنيات في الاستعمال والإنجاز، ومن ذلك بنية المجهول التي اختلفوا في تحديد أصلها؛ هل هي أصل قائم بذاته أم أنها محولة؟.

عرض سيبويه لهذه المسألة بشيء من التفسير في باب عنوانه" هذا باب ما جاء فُعِلَ منه على غير فعلته"[6] ويقوم تفسيره هنا على أن الصيغ الأصلية غير مستعملة، وقد عوضها العرب بصيغة "**أَفعل**" فقالوا:أجنَ الله فلانا بدل الصيغة المتروكة " جنَ الله فلانا ".

غير أنه لا يمكن إنكار وجود صيغة فعل، أو إهمالها، لأنها واقعة في نظام اللغة " ووجودها في النظام يفسر بناءها للمفعول في مثل "جُنَ" " وزُكِمَ" و"حُمَ" وغيرها، فالاستغناء عن استعمال مكون لغوي لا يعني انعدامه نظريا، وعمليا لا يمكن الاستغناء عن شيء إلا إذا كان موجودا"[7].

أما التفسير الثاني فقائم على أن صيغ المبني للمجهول أصلية، قائمة بذاتها وليست محولة، فهي فرع رابع مضاف إلى : فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ والحجة في ذلك أن هناك أفعالا ملازمة للبناء المجهول يقول ابن يعيش :" إن هذا الباب أصل قائم بنفسه، وليس معدولا من غيره، واحتج بأن ثم أفعالا لم ينطق بفاعلها، مثل: جُنَ زيدٌ و"حمَ بكر" [8] .

إن مراجعة هذا التفسير يقف بنا عند إبعاد هذه الصيغ من الاشتقاق والتصريف؛ إذ لم تشتق من غيرها، ولا يمكن اشتقاق أفعال منها، وهذا يعني أنها أفعال جامدة، وهو مخالف لطبيعة اللغة، وحقيقة الاستعمال.

ثم إن الرؤية غير واضحة، والحجة غير قائمة؛ فالفعل أول ما يسند إلى الفاعل ثم تتحول وظيفة الفاعلية إلى المفعول، فيسند الفعل إليه ويدخل هذا في باب تراتب الوظائف وتعاقبها.

3 – اختزال الفاعل اتساع في المعنى:

يقوم نظام التركيب في المبني للمجهول على حذف الفاعل أو اختزاله مما يدفع بالمعنى إلى الاتساع ، لأن قصد المتكلم تحمله هذه البنية المحولة إلى المتلقي الذي يقوم بتحليل وتفسير المقاصد، وقد أشار سيبويه إلى أن نائب الفاعل يحدث فيه أمران هما: الاختزال في المبنى بمقابل الاتساع في المعنى. يقول:" تقول على قول السائل: كم ضربة ضُرب به ... فنقول: ضُربَ به ضربتان... لأنه أراد أن يبين له العدة، فجرى على سعة الكلام والاختصار"[9].

ومدار الفائدة هو المعنى، فالتركيب المنصوص عليه في كلام سيبويه، يؤكد فكرته وتركيزه على تحقق الإسناد بمفهومه الكامل، لأن البناء المجهول من المنظور التداولي ذو ثلاثة أبعاد تتضح من خلال التركيب الآتي : ضُربَ زيد، وهي : الضرب(الحدث) والضارب(الفاعل) أو القائم بالحدث والمضروب(المفعول، أو متلقي الحدث) .(حدَثٌ، مُحدِثٌ، مُحَدَثٌ).

فالنتيجة التي يمكن أن نظفر بها هي أن الوظائف النحوية يتم الاتساع فيها بمستويين هما: المستوى الصرفي والمستوى التركيبي.

أ – المستوى الصرفي:

تحول بنية الفعل من (فَتْح + فَتحْ +فَتحْ) إلى (ضَم + كسر +فتح)
وهذا يعطي لنا إشارات دلالية نحللها على الشكل الآتي:

- الضم في أول الفعل يدل على الفاعل
- الكسر ويدل على إسقاط الفاعل الذي يقابل في رتبته رتبة الكسر.
- الفتح ويدل على انفتاح البنية على عناصر أخرى لتحل محل الفاعل وتحمل الحركة نفسها وهي النصب.

ب- المستوى التركيبي:

- حذف الفاعل من التركيب ترك شغورا.
- تحرك المفعول من موضع النصب إلى موضع الرفع ليحل محل الفاعل (ملء الشغور).
- حذف حركة النصب واستبدالها بحركة الفاعل (الرفع) .

والملاحظ أن حركة التغيير الكبرى التي تمت في المبنى للمجهول حققتها الحركات الإعرابية، التي وسعت المعنى؛ حيث مثلت الضمة الواردة في أول الفعل، وآخر الاسم (نائب الفاعل)، حضورا للفاعل في البنية العميقة.

ثم إن هذا التغيير بين العلامات الإعرابية يوحي بوجود علاقة بينها في الأسماء من جهة والأسماء والأفعال من جهة أخرى ويعكس مبدأ التداول على الوظائف النحوية في الأسماء.

لقد لاحظ النحاة العلاقة بين النصب والجر[10]. ولكنهم لم يلمحوا إلى علاقة النصب بالرفع، وربما أشاروا إليهما في معرض حديثهم عن التعدية، فلو نظروا إلى تفاعل العلاقات بين العناصر الوظيفية لما استثنوا الرفع منهما،

وأقوى ما تمثله العلامتان (الرفع والنصب) هي عملية الإسقاط والتعويض التي نصطلح عليها بـــ"التكثيف المعنوي"[11]

فواقع الاستعمال اللغوي بين إمكانية تحقيق علاقة كبرى ليس بين العلامات فحسب، بل بين المكونات الوظيفية أيضا؛ إذ أن الاسم انتقل من كونه فضلة إلى كونه عمدة، وهذه غاية كبرى يحققها التركيب ويعكسها النظام اللغوي بمختلف أنماطه:

فالاتساع كان على مستوى المعنى وتنوع الأنماط مثلما هو مبين في الجدول الآتي:

الأنماط الأصلية	**الأنماط المحولة**	**الأمثلة**
فعل + فاعل+ مفعول به → ↓	فعل+ نائب فاعل	ضُرِبَ زيدٌ
فعل + فاعل+ مفعول 1 +مفعول2 → ↓	فعل +نائب فاعل +مفعول 2	أَعْطِيَ زيدُ درهما
فعل + فاعل +مفعول 1+ مفعول 2+ مفعول 3 → ↓	فعل+ نائب فاعل +مفعول 2 + مفعول 3	أُعْلِمَ زيدُ عمرا خير الناس
فعل + فاعل + مفعول مطلق → ↓	فعل + جار ومجرور+ نائب فاعل + صفة	سِيرَ بزيدٍ سيرٌ شديدٌ
فعل + فاعل+ ظرف مكان+ظرف زمان +صفة	فعل + جار ومجرور(نائب فاعل) + ظرف مكان + ظرف زمان + صفة	سير بزيد فرسخين يومين سيرا شديدا

	فعل+ جار ومجرور+ نائب فاعل (ظرف مكان) + ظرف زمان + مصدر + صفة	سير بزيد فرسخان يومين سيراً شديداً
	فعل + جار ومجرور+ ظرف مكان + نائب فاعل(ظرف زمان)+ مصدر+ صفة	سير بزيد فرسخين يومان سيرًا شديدًا

فالاتساع في التركيب والمعنى مقيد بالفائدة من الكلام، وقيام هذه المنصوبات بوظيفة نائب الفاعل بنيت على قصد المتكلم ونيته إذ يكون المفعول صحيحا مع الفاعل كأن الفعل وقع به كما يقع بالمفعول الصحيح[12].

و صفوة القول: إن انحصار البنية يكون من اليسار إلى اليمين مثلما تبينه الأسهم في الأنماط السابقة، أما اتساع المعنى فيكون من اليمين إلى اليسار، إذ يستدعي الذهن تأويلات وعناصر غائبة أكثر من تلك التي حذفت.

4_ هندسة التركيب في البناء المجهول:

إن معطيات الحركة الهندسية للمبني للمجهول يمكن حصرها فيما يلي:

1 – التعدي الذي يعني وظيفيا قوة الفعل وقدرته على جلب عناصر جديدة إلى التركيب.

2 – الفعلية، وتعني تفاعل الحدث والزمن.

3 – تحول الصيغة، ويعني تحول التركيب من تركيب أصلي إلى تركيب فرعي.

يمكن وصف الحركة في التركيب المبني للمجهول إلى حركة رأسية تحتية،

وأفقية تراجعية نمثل لها بالمخطط الآتي :

كتب الولد درسه ← كُتِبَ الدَرسُ
← كُتِبَ + فاعل ($\varnothing$) + مفعول
↓ إسقاط → حركة تراجعية

وتسير الحركة الوظيفية في التراكيب العربية وفق مبدأ النقصان والتمام، والشغور وملء الشغور.

فدوران الحركة الإعرابية وتداولها في المكونات الاسمية، بل وانتقالها في المبني للمجهول من حركة إعرابية للاسم إلى حركة التزم بحملها الفعل في أول أحرفه، تحقق توزيعا عادلا بين طرفي المعادلة التركيبية وتعيد التوازن الذي فقدته باختزال الفاعل؛ فحركة الفاعل توزعت بين صيغة الفعل، وبين الفضلة التي اخترقت حدود العمدة بقوة الإسناد والنسبة، وقد لاحظ ابن يعيش صيغة الفعل المحولة بضم أولها ففسرها بقوله:"... وقيل: إنما ضم أوله، لأن الضم من علامات الفاعل، فكان هذا الفعل دالا على فاعله، فوجب أن يحرك بحركة ما يدل عليه"[13].

والواضح هنا أن الفاعل مذكور، إذ أنه لا يحذف بالضرورة في هذا البناء[14].

فتحرك الفاعل واختزاله، وانتقال المفعول إلى محل آخر يمثل أعلى مستويات البنية اللغوية المعنوية، ويعكس حركة المحلات التي تنتقل من التجريد إلى الشكلنة ومن الشكلنة إلى التجريد[15].

ويمكن تمثيل حركة دوران العناصر الوظيفية وحركة المعنى واتساعه في المخطط الآتي:

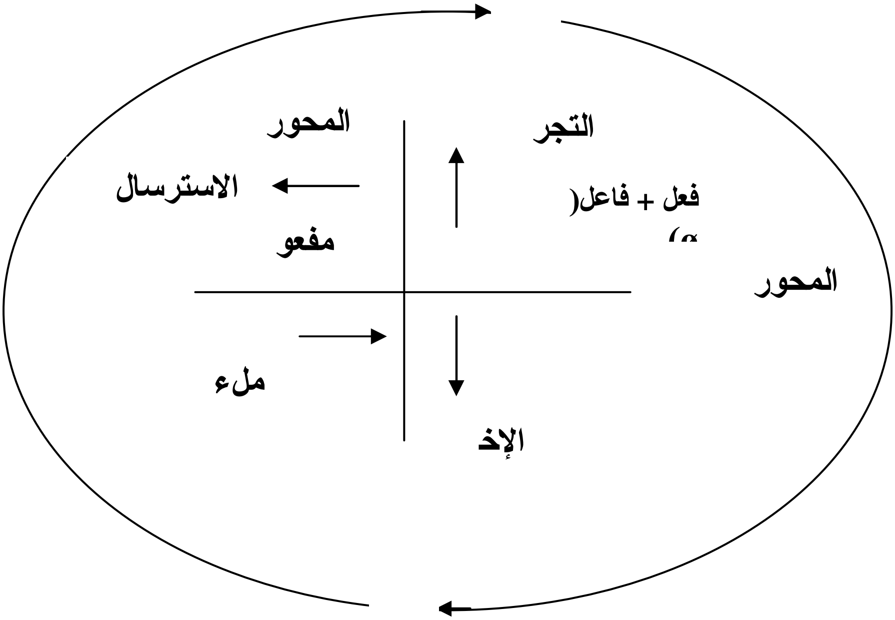

وما بين النظام والحركة تتحقق مظاهر الاسترسال المعنوي، فالاسترسال " في البث الدلالي لا نهائي والتوالي لثنائيات مجردة ركن النحو وقلبه ولا يخسر النظام شيئا. فالأدنى أقصى والأقصى أدنى ، والأصغر شكلا أكبر مضمونا"[16].

أما الاختزال في بعده الوظيفي والتداولي ليس حذفا وإسقاطا "بل إظهار الكبير في الصغير، وإظهار الصغير في الكبير"[17].

فالفاعل مفهوم كبير في شكله ودلالته ووظيفته ظهر في بنية صغيرة وهي الضم الذي جاء في أول الفعل ليدل به عليه.

إن البنية في المبني للمجهول، بنية مثقلة بالوظائف، تحققت فيها المقاصد، وهي متصلة بالنظام والاستعمال والإنجاز من جهة، وبالمتكلم وسياق الكلام من جهة أخرى. فهي نواة النظرية النحوية الموغلة في التجريد، والقابلة

للتشكل في صور وأنماط وتراكيب.

فهذه النظرية تعكس مبادئ هامة في العمل الإعرابي، وحركة المحلات، وتغيير الوظائف، يمكن بيان ذلك فيما يلي:

1. تحول المحلات إلى المرفوعات وإلغاء النصب يدل على ثبات ركن العمدة، وتغير ركن الفضلة.
2. للتركيب المبني للمجهول؛ حدان؛ أحدهما فعلي، وثانيهما اسمي مرفوع آخره انحصر بينهما الفاعل المختزل.
3. تحقق مبدأ الشغور وملئه دون إخلال بالمعنى.
4. تحقق التمام (تمام الفائدة) بعد النقصان، مع المحافظة على ركن الإسناد.

5 – السمات الدلالية لصيغتي (فُعِل / ويُفْعَلُ):

إن أول سمة نظفر بها من كلام ابن يعيش الذي يفسر تغير صيغة الفعل هي: الاختلاف والتمايز. يقول:" فلو لم يتغير الفعل لم يعلم هل هو فاعل حقيقي أو مفعول أقيم مقام الفاعل"[18].

فالاختلاف مقرون بالقصدية في توجيه التركيب وإخبار المتلقي بحقيقته بالاعتماد على قرينة شكلية وأخرى معنوية. فأما القرينة الشكلية فتتمثل في اللاصقة المرتبطة بالفعل وفي هذا سمة أخرى وهي **الجهة**، جهة في فهم علاقة الإسناد [19] وأما القرينة المعنوية فهي تعمل على تقوية ضم المفعول إلى الفعل، وتوصف بتوسع الإسناد.

فالصيغة في المبني للمجهول " يولد فيها الفاعل داخل المركب الفعلي الحملي ويفرغ دوره داخل هذا المركب".[20]

وتدل اللاصقة المتصلة بالفعل على الزمن، والتمام والنقصان؛ فأما الزمن فإننا نفترض أن البنية في (فَعَلَ) تختلف زمنيا عن (فُعِلَ)، إذ فيه توجيه للزمن وتقييده من الماضي نحو الحاضر.

وأما التمام والنقصان ، فإنه آت من كونها عدت حركة مساعدة) (Auxiliare مثل (كان)[21]

ويمكن ذكر سمة أخرى بارزة ومرتبطة بهاتين الصيغتين ارتباطا مباشرا وهي سمة التحول، التي منحتها الصيغة، وجعلتها مطردة في كل التركيب.

فالتحول كان على مستوى الشكل بالإسقاط وتغيير الصيغة، وعلى مستوى التجريد بالتأويل.

ولا شك أن قوة التحول في حركات البنية كانت في الماضي أقوى منها في المضارع، وجهة قوتها أن الماضي تم وقوعه، بحيث استقرت البنية بعد التحول، أما المضارع فإن البنية فيه مستمرة في تحولها مدة زمن التكلم أو وقوع الحدث.

إذا كان الضم في أول الفعل الماضي دالا على وجود الفاعل، فإن السكون في الفعل المضارع(يُفْعَلُ) يعد إغلاقا لمجال الفاعل أو إفراغا له وتوزيع أدواره بين أول البنية وآخرها((يـــ) ـُـفْعَــــ(لُ)).

فالفاعل بهذا الوصف ينتقل من الشكلنة إلى التجريد، ومن مركز التبئير إلى حدود التركيب، فيستقر في طرفي البنية. ويمكن تمثيل ذلك في المخطط الآتي:

المبني للمعلوم: فعل + فاعل + مفعول.
← →
تجمع الحدث حول الفاعل.

المبني للمجهول: فعل + (∅) + نائب فاعل.
→ ←
إفراغ المركز وتوزع الفاعل

بنية شكلية → و○ ← ظيفة (أو/ دلالة تركيبية)
يُـ / تُـ/

وفي هذا التوزع تسقط من اللاصقة دلالة العدد(المثنى والجمع) وتتجمع هذه الدلالات جميعها في لاصقتين أولاهما المذكر وثانيهما المؤنث. (يُــ، وتُــ) نحو:

- يُكتب الدرسُ،
- يُحفظ السرُ.
→ ←
- تُمحى الذنوبُ.

فالسابقة (تـُ/أو يُــ) في المضارع" إشارة عامة إلى الحضور القائم على الخطاب"**21**، وتتوزع الوظائف المسندة إليها على الحركات والحروف. فأما الوظائف التي تقوم بها الحركات فهي:

1 – الدلالة على تحول التركيب من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول .
2 – الدلالة على الفاعل بالضم.

أما الحروف فهي تقوم بالوظائف الآتية:

1. تحديد نوع الفعل مع بيان زمنه.
2. إنها عنصر إشاري يعين المخاطب.

فــ (يــُ) أو (ت) أو (الضم) في الماضي تمثل لواصق دالة على معان صرفية ومعجمية وتركيبية.

زيادة على ذلك فهي تعكس تفاعلا حاصلا بين دلالة الأصول الحرفية من جهة وما تحمله السابقة (ت) من دلالة مقولية[22].

6 – المبني للمجهول صيغة لازمة تركيبيا:

إن الفرضية المطروحة هنا هي أن المبني للمجهول لاسيما في الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد يعد نظيرا للفعل اللازم –على الأقل– من الوجهة التركيبية، وقد أشار سيبويه إلى مثل هذا المنوال النحوي الذي يتساوى فيه الفاعل بالمفعول، يقول:" هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل..."[23].

فالأمثلة الواردة في كلام العرب هي:

(أ):

جلس عمرو

ذهب زيد

(ب):

1. ضُربَ زيدٌ.
2. ويُضْرَبُ عمرو. إذ ساوى سيبويه بين المجموعتين (أ) و (ب)، من حيث المكونات الوظيفية، ووجه المساواة هنا بين الفاعل، ونائبه من جهة الإسناد، ونجد الجرجاني أيضا يذهب المذهب نفسه ويرد ذلك إلى القياس، يقول:" لا فصل بين ضُربَ زيد وضَربَ زيدُ في جواز تسمية كل واحد منهما فاعلا، وإذا جاز أن يسمى نحو:مات زيد فاعلا مع أنه عار من الفعل

ومفعول في المعنى من حيث أن الله أماته جاز أيضا أن يسمى زيد في قولك ضُرِبَ زيدٌ فاعلا، وإن كان قد وقع عليه الفعل في المعنى وذلك لما ذكرنا من أن الاعتبار بأن يكون الفعل مسندا إليه مقدما عليه"[24] فالإسناد قوى مذهبهم في إجازة تسمية ما ليس فاعلا فاعل.

7 – نهاية التعدي رجوع إلى اللزوم:

إن أقصى ما يمكن للفعل المتعدي بلوغه من المفعولات ثلاثة وهذه الأفعال هي:أنبأ، وأرى، وأعلم، ونَبَأَ، وأخبر وحدث. ولا شك أن هذه الأبعاد الثلاثة للمفاعيل لها ما يفسرها من جهة أركان الخطاب ففي قولنا: أنبأت زيدا الخبر يقينا يكون:

المرسل : الضمير(تُ)/ أنا وهو فاعل.
المرسل إليه: زيدا.
نوع الرسالة: الإنباء
صفة الرسالة: يقينا

فبؤرة التعدي هي: المفعول " الخبر" لأنه ارتبط معجميا ودلاليا بفعل الإنباء وتعلق به.

ولما استوفى الفعل أركان الخطاب صار كاللازم، يقول ابن يعيش:" لأن المتعدي إذا انتهى في التعدي، واستوفى ما يقتضيه من المفاعيل، صار بمنزلة مالا يتعدى"[25].

فالفعل اللازم والمتعدي اشتركا في نصب المصدر وظرفي الزمان والمكان والحال، ففي اللازم نحو، قام زيد قياما يوم الجمعة عندك ضاحكا. وفي المتعدي نقول:" أكرم زيد عمرا اليوم خلفك مستبشرا.

فالمعنى في اللزوم يقتضي حدثا وزمانا ومكانا وحالا. وإنما رتبت هذا الترتيب حسب قوتها الدلالية؛ فتعدي الفعل " إلى المصدر أقوى من ظرف الزمان، لأن الفاعل قد فعله، وأحدثه"[26].

فالدلالة هنا دلالة مطابقة، وأما الزمان فهو ظرف يحتوي الحدث ويقع فيه. وهو أقوى من المكان؛ فدلالة الفعل عليه دلالة تضمين أما المكان فهو خارج عن صيغة الفعل، بل يطلبها عقليا ودلالته عليه دلالة الالتزام.

ومن ثم كان ما ارتبط بالفعل أقوى من الذي خرج عنه وانفصل. فالزمن مستخلص من صيغة الفعل معروف به في نحو: ذهب ويذهب. ففي الفعل الأول زمن منقض وفي الثاني زمن مستمر.

فالزمن ضرورة الفعل يتحرك به وفيه. وأما المكان فليس من الضرورة أن يدل عليه في كل أحداثه وحركاته و إلى مثل هذا يذهب سيبويه حيث يؤكد على قيمة المعنى الوظيفي في الأسماء التي يطلبها الفعل لازما و متعديا يقول:" ويتعدى إلى كل ما اشتق من لفظه اسما للمكان... ويتعدى إلى ما كان وقتا في الأمكنة كما يتعدى إلى ما كان وقتا في الأزمنة"[27] ويرى أن الزمان أقرب إلى الفعل من المكان" ...والأماكن لم يبن لها فعل... ولها جثة وإنما الدهر مضي الليل والنهار وهو إلى الفعل أقرب"[28]. فالمكان أوسع من الحال وأقوى منه، فالحال محمول عليه حسب عبارة ابن يعيش[29].

فالحمل تقارب في المعنى، ولذا جوز النحاة عطف ظرف المكان على الحال نحو قوله تعالى:(وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ **وَبِاللَّيْلِ أَفَلا تَعْقِلُونَ**)[30] فعطف" وبالليل" على الحال . فالمعنى في الصباح **والليل**[31]

فالأفعال مهما كانت لا تخلو من زمان ومكان وحال، ولذا فإن مقاصد الكلام وإفادته تنعدم بانعدامها.

وما يمكن استخلاصه من كلام ابن يعيش أن المصدر والزمان مرتبطان ومتواصلان في مقابل ارتباط وتواصل المكان والحال "وهذا التقابل والتواصل بين النظامين يؤكد نزعة النظام اللغوي والنحوي إلى تحقيق التوازن في المعاني"[32] ويمكن بيان ذلك في التراكيب الآتية:

1. قام زيدُ قياما.
2. قام زيدُ ضاحكا.

أما الزمن في ج (1) فهو الماضي دلت عليه الصيغة وقواه المصدر مع تقوية الحدث.

وفي ج (2) فإن القيام كان مركزا على هيئته، فدل على الكيفية؛ أي كيفية القيام التي تجذبها قوة المكان. وتأويل التركيب: قام زيد ضاحكا من مكانه. " فالفعل متى أسند إلى فاعله فلا بد أن يسند إليه وهو على هيئة من الهيئات وصفة من الصفات"[33].

فالإسناد لا يحصل ولا يتحقق غرضه إلا بهذه المنصوبات الأربعة، لأنها تعمل على تقوية الحدث والفاعل معا. ومن ثم فإننا نعدها فرعا من فروع الإسناد ودلالتها ثلاثة هي:

1. دلالة مطابقة.
2. دلالة تضمين.
3. دلالة التزام.

فالمصدر(المفعول المطلق) يحقق ما يلي:

ينقل المعنى من العدم إلى الوجود الحقيقي[34] يتساوى في طلبه اللازم والمتعدي.

1. الاختزال في التركيب نحو (ضربت الولد ضربا)، يكون تقديرها: ضربت الولد، ضربت الولد.

للمفعول المطلق غايات كثيرة ذكرها ابن جني وهي: التوكيد وبيان النوع وعدد **المرات**[35].

إنه أخص بالفاعل من المفعولات **الأخرى**[36].

فالمعنى يحقق حركية دائرية مستمرة في اللزوم والتعدية، ويمثل الفعل منفذا من اللزوم إلى التعدية ومن التعدية إلى اللزوم، أو هي نقطة اتصال مركزية بين ظاهرتي اللزوم والتعدية تجعل التركيبين في حالة توازن معنوي دائما.

فالتركيب الذي يتعدى فيه الفعل إلى ثلاثة مفاعيل يصل إلى نهاية التعدي وبداية اللزوم، ويكون اللازم متعديا إلى المصدر(المفعول المطلق) وظرفي الزمان والمكان والحال.

فالمنوال النحوي الذي يتحقق فيه نظام المبني للمجهول واسع ومتعدد، ومجاله اللزوم والتعدي، فقد أجاز النحاة أن ينوب عن الفاعل المفعول المطلق، وظرفي الزمان والمكان والحال، أو "كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة وذلك إذن اختياره"[37].

8 - المبني للمجهول وأفعال المطاوعة:

إن أهم ما يمكن طرحه هنا من إشكالات هي: ما علاقة المبني للمجهول بأفعال المطاوعة؟ وهل يمكن عد صيغ المطاوعة صيغا مبنية للمجهول؟وما علاقة هاتان الصيغتان بالصيغة التي يرد فيها الفعل مجازيا؟

إن اللغة في مستواها الإنجازي حفظت لنا تراكيب مختلفة ورد فيها الفاعل بأشكال مختلفة منها:

1. كُسرَ الزجاج.
2. انكَسرَ الزجاج.
3. ماتَ الولد. ونزل المطر.

ما حقيقة الفواعل في التراكيب السابقة؟ هل يمكن المساواة بينها من جهة الوظيفة؟

لو نظرنا إلى وظيفة الفاعل منفصلة عن وظيفة الفعل لأمكننا القول بأن هذه الأفعال واحدة، لأنها في الأصل مفعول به وبالتحويل تصير التراكيب كالآتي.

كسرَ الزجاج ← كَسَرَ الولد الزجاج
انكسرَ الزجاج ← كسرَ الولد الزجاجَ
مات الولد ← أماتَ الله الولَدَ

لقد أشار النحاة إلى مايشبه التركيب (3)، وقالوا عنه أنه ملازم للمبني للمفعول، وقد قال الرضي واتفق مع سيبويه:" لما لم يأت من فُعِلَ المذكور "كجُنَ" و"سُلَ" فعلته صار كألِمِ فصار يتعدى إلى المنصوب كما يتعدى باب (فَعَلَ) وذلك بالنقل إلى أَفعلَ المتعدي"[38] .

فالأفعال "مَاتَ" و"سقط" أفعال عوملت معاملة اللازمة، وبتحويلها إلى متعدية عن طريق همزة النقل يظهر الفاعل الذي هو واحد في كل التراكيب نحو: أمات الله الولد، أنزل الله المطر.

ولعلم الناس بالفاعل حذف، إذ دلت عليه القرينة العقلية التي يتضمنها الفعل في التركيبين؛ فالإماتة وإنزال المطر أو الثلج وغيره أفعال خارجة عن إرادة البشر، فهي مما يتصف به الله عز وجل.

فالمتكلم في إنتاجه للكلام، والمتلقي في استقباله له وفهمه يتفقان في فهم المقاصد التي تحملها مثل هذه التراكيب.

لقد ساوى بعض من اللغويين القدماء والمحدثين بين الفاعل والنائب عن الفاعل من وجهة الإسناد في: "قام زيد" و"ضُربَ زيد" وقد ألمح إلى هذا

صاحب شرح الكافية بقوله:" إن مايسمى بالنائب عن الفاعل عند عبد القاهر والزمخشري فاعلا اصطلاحا"[39].

أما إبراهيم السامرائي فإنه يخلص إلى نتيجة يساوى فيها بين الفاعل ونائب الفاعل ويلغي ما يسمى بصيغة المطاوعة، يقول" وليس الفعل الذي أسموه بـــ" المبني للمجهول" إلا بناء من أبنية الفعل وأنت لا تستطيع أن تجد فرقا بين "كُسرَ" و"انْكَسَرَ"، وإن فذلكة المطاوعة لا يؤيدها الاستقرار الوافي..."[40].

و ما ذهب إليه إبراهيم السامرائي في مساواته بين جملة من التراكيب: مات زيد، كُسرَ الزجاج، وانكسر الباب أمر لم يقم على نظر وظيفي دقيق؛ فالتفسير هنا قائم بالنظر إلى الفاعل، مع إهمال النظر إلى الفرق " بين أوزان الأفعال الإرادية والفعل المبني للمجهول، فلو كانت الأفعال الإرادية التي سميت غلطا أفعال المطاوعة تؤدي معنى الفعل المبني للمجهول، أو كان الفعل المجهول الفاعل يؤدي معنى هذه الأفعال ما احتاج الواضع إلى إحدى الطريقتين منهما للتعبير ولم يأت بهما"[41].

أما مهدي المخزومي فقد ألمح إلى شيء مهم في التفريق بين الفاعل ونائب الفاعل في أفعال المطاوعة؛ فوصف الأول بالفاعل الإرادي الاختياري، ووصف الثاني بالفاعل اللاإرادي. يقول:" فالفعل الذي يسميه النحاة مبنيا للمعلوم هو في رأينا فعل الفاعل المختار حقيقة أو ادعاء، والفعل الذي يسمونه مبنيا للمجهول أو لما لم يسم فاعله هو في رأينا فعل الفاعل المتلقي المتقبل الذي لا اختيار له"[42].

إنه لا يكفي النظر إلى ركن الفاعل لأجل الحكم على تساوي أو اختلاف التراكيب، وإنما اللغة بمستوييها التجريدي والإنجازي تتطلب النظر إلى التوزيع الصرفي للواصق الذي يشكل قيمة خلافية؛ إذ" أن اللواصق

المطاوعة لها توزيع مغاير في نسق اللواصق"[43].

فإذا اعتمدنا اللواصق التي ترد في البنيات المطاوعة مثلا نحو:

1. أبطأَ الرجلُ.
2. أبطأتُ الرجلَ.
3. بَطُؤَ الرَجُلُ.

فإن ج(2) قد وقع فيها إسناد الإعراب إلى المفعول مما ينتج عنه فاعل محوري وتوسع في المحلات، أما ج (1) وج (3) فإن فواعلها غير محورية زيادة على تقليص في المحلات. ويمكن وصف اللاصقة هنا بأنها **سببية**[44].

وأما النوع الآخر من المطاوعة، فاللاصقة فيها هي النون في صيغة (انفعل) بحيث يكون الأثر منعكسا في نحو:

4.انكسر الزجاج.

5.انفرط العقد.

فقد عد الفاسي الفهري أن اللاصقة (الهمزة) هنا شكلت موضوعا في ج(1) وج(2) وفي ج (3) شكلت محمولا.

ومن ثم فإننا نستخلص ثلاثة أنواع من المطاوعة:

1. مطاوعة سببية فاعلها محوري.
2. مطاوعة سببية فاعلها غير محوري.
3. مطاوعة انعكاسية.

فهذه التراكيب لها مدخلان: أحدهما معجمي والآخر دلالي؛ فأما المعجمي فمثلته اللواصق، وأما المدخل الدلالي فمثله دور الفاعل بالمقارنة مع الفعل والمفعول.

أما تينيار(Tésniere) فقد عرض لصيغة المطاوعة (انفعل) ووصف وقوع الحدث فيه بوقوع الصورة وانعكاسها على **المرآة**[45].

أما ما أسماه العرب بألف المشاركة الدالة على اشتراك فاعلين في فعل واحد اصطلح عليه تنيار بالتبادلية (Riciproque) في نحو:

تقاتلا

الفريد → برنار

←

فالحدث يتبادله كل من برنار **وألفريد**[46].

ويخلص تنيار إلى وضع أربع حالات للمبني للمجهول هي:

1. البناء المعلــوم ـــــ أ ← ب
2. البناء المجهول ـــــ أ → ب
3. الانعكاسية ← أ ↩
4. التبادلية ـــــ أ ← ب

→

وانتهى إلى أن الانعكاسية والتبادلية تضمان بناء للمعلوم وبناء للمجهول ومجمل القول:

لقد شكل المبني للمجهول نظرية نحوية، تحقق فيها المنوال النحوي على المستويين: مستوى التركيب المبني للمعلوم ومستوى التركيب المبني للمجهول، إضافة إلى أن العلامة الإعرابية أدت أدوارا صرفية وتركيبية ودلالية.

وبعبارة أخرى فإننا نقول إن المبني للمجهول يعد بؤرة البحث التركيبي والدلالي في النحو العربي اجتمعت على تكوينه جملة قرائن هي: القرينة

الصرفية، قرينة الرتبة، قرينة العلامة الإعرابية، قرينة الإسناد، قرينة التعدية،...

الهوامــــش و المراجـــــع

---

1 - ابن يعيش، شرح المفصل ، تحقيق: اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ- 2001م، ج4، ص306 – 307.

2 - سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1408هـ_1988، ج1، ص223 – 228.

3 - شرح المفصل، ج4، ص306.

4 - الرضي الاستربادي، شرح الكافية، تحقيق حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، 1393هـ- 1973م، ج4، ص134. وشرح الكافية، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1419هـ - 1998.

5 - عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط8، ج2، ص120.

6 - الكتاب، ج4، ص67.

7 - المنصف عاشور والشاذلي الهيشري، قضايا في معالجة الأبنية الإعرابية والدلالية، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، منوبة، 2005م، ص24.

8 - شرح المفصل، ج4، ص309.

[9] - الكتاب ج1، ص229 –230.

[10] - يقول ممدوح الرمالي:" اعتقد النحويون أن النصب هو الأصل، وأن الجر قد تفرع عنه، فالنصب كامن في الجر،

وأن المجرور لفظا منصوب محلا" العربية والوظائف النحوية ، دار المعرفة الجامعية، مصر ، 1996م، ص185.

[11] - نقصد بالتكثيف المعنوي إسقاط النصب من المفعول والإبقاء على الاسم، وإسقاط الفاعل والإبقاء على الضم ثم

الجمع بين المتبقين (الاسم والرفع)

-[12] شرح المفصل، ج4، ص311.

[13] - المصدر نفسه، ج4، ص308 .

[14] - الفاسي الفهري، المعجم العربي، ص41.

[15] - فالفاعل كان مفهوما مجردا ثم حقق وجوده الشكلي في التركيب، ولما اختزل صار مجردا.

[16] - المنصف عاشور، مقال: مظاهر من الاختزال والتكرار في النظام النحوي، مقال بمجلة دراسات لسانية، م4،

2002، ص20.

[17] - المرجع نفسه، ص21.

-[18] شرح المفصل، ج4، ص308.

-[19] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، ص1979، ص260.

[20] - عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة دار توبقال للنشر، ط2، 1988،

ص196.

[21] - ينظر المرجع نفسه، ص190.

[22] - الأزهر الزناد، الإشارات النحوية ، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة، 2005، ص317.

---

[23] - المرجع نفسه، ص320.

[24] - الكتاب، ج1، ص33 .

[25] - المقتصد، تحقيق، كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة – العراق – ط1 ، 1982، ج1، ص346.

[26] - شرح المفصل، ج4، ص304.

-[27] المصدر نفسه، الموضع نفسه.

[28] - الكتاب، ج1، ص 35 ، 36.

[29] - المصدر نفسه، ج1، ص36 ، 37.

[30] - شرح المفصل، ج4، ص305.

[31] - الصافات/137 _138.

[32] - شرح المفصل، ج4، ص305.

[33] - المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، منشورات كلية الآداب، منوبة، تونس، ط2، 2004م، ص398.

[34] - ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1972م، ص160.

[35] - الجرجاني، المقتصد، ج1، 580.

-[36] ابن جني، اللمع، تحقيق: حامد مؤمن، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط2، 1985م، ص101.

[37] - الاسترابادي، شرح الكافية، ج1، ص259 – 260.

[38] - المصدر نفسه، ج1، ص195 .

[39] - المصدر نفسه، ج4، ص136.

[40] - المصدر نفسه، ج1، ص71.

-[41] النحو العربي نقد وبناء دار البيارق بيروت لبنان، ودار عمار عمان الأردن، ط1، 1418هـ _1997م،ص100.

-[42] مصطفى جواد، المباحث اللغوية في العراق ومشكلات العربية العصرية، مطبعة العاني، بغداد، ط2، 1965م،
ص19 – 20 .

[43] - قضايا نحوية، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط1، 2002م، ص179 .

[44] - عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص211.

[45] - ينظر المرجع نفسه، ص213 .

[46] - Élement de syntaxe structurale, 1982,p242.